عام التجربة الكردية

الرئيسان طالباني وبارزاني وحّدا ادارتي كردستان.. والاقليم ملاذ آمن لكل العراقيين

كتب : حسين رمضان

في خطوة استراتيجية، تصب في مصلحة كردستان والعراق، وقع الرئيسان، جلال طالباني، ومسعود بارزاني، بتاريخ ٢١ / ١ / ٢٠٠٦ في اربيل اتفاقية توحيد ادارتي اقليم كردستان، ادراكا منهما بمسؤوليتهما الوطنية المشتركة، وتحقيقا لطموح جماهير الاقليم ، وتلبية لما يمليه المسار السياسي السليم للحزبين : الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني.

توحيد كردستان جاء في اعقاب اول انتخابات ديمقراطية شهدها العراق الحديث، وفي ساعة تاريخية دقيقة حيث كانت الاجواء السياسية، وقتها، ملبدة بحوارات ولقاءات بقيت تطلق الغيوم حتى بعد اعلان النتائج بوقت طويل الامر الذي جعل القرار الكردي يتفرد ليس فقط من ناحية الحسم وانما في الدلالة وكمال التجربة؛ فكردستان العراق، قبل وبعد سقوط نظام صدام، كانت تمارس سياسة ناضجة ما يجعلها الادعى الى ان تكون انموذجا عراقيا يستحق الاقتداء به والنظر اليه باعجاب .

معنى التوحيد

الرئيس طالباني قال في بيان صدر في اعقاب جولة المشاورات الاخيرة التي جرت بين الحزبين في دوكان في السابع من كانون الثاني عام ٢٠٠٦ ان التوافق والاتفاق والعمل المشترك في كردستان ينعكس ايجابيا على العمل في العراق معربا عن اعتقاده ان هذا الانتصار الكبير برهن على نضج القيادة الكردية واهتمامها بالمصالح الوطنية ووضعها فوق المصالح الحزبية الضيقة.

وخلص الى ان التوحيد سيكون بداية حملة انماء واعمار في كردستان.

اما الرئيس مسعود بارزاني فقد اكد ان خطوة التوحيد جاءت استكمالا لمساعي الشعب العراقي في تعزيز بناء تجربة العراق الديمقراطي الاتحادي التعددي.

ووصف رئيس اقليم كردستان يوم التوقيع على قرار التوحيد بالتاريخي وقال : فخر لنا، شعب كردستان، اننا ادينا ونؤدي دورا رئيساً في بناء العراق الجديد. موضحا ان زمن النضال المسلح قد انتهى وان زمن الحوار والنقاش قد حل .

واعتبر بارزاني التوحيد سيمكن الكرد من اعادة الاجزاء غير الخاضعة لحكم الادارة الى اقليم كردستان العراق وذلك بموجب الدستور منوها الى ان جميع الحقوق محفوظة للمواطن العراقي.

وبموجب الاتفاق الذي توصل اليه الحزبان بشأن توحيد الادارتين فإن الاتحاد الوطني الكردستاني حصل على وزارات : الداخلية والعدل والتربية والصحة والشؤون الاجتماعية والموارد المائية والنقل والمواصلات والاعمار والتخطيط والاوقاف وحقوق الانسان فيما تولى الحزب الديمقراطي الكردستاني وزارات : المالية والبيشمركة والتعليم العالي والزراعة والشهداء والثقافة والموارد الطبيعية والكهرباء والبلديات والرياضة والشباب ووزارة الاقليم للشؤون الخارجية مع اعطاء عدة وزارات للاحزاب الكردستانية الاخرى. كما جرى تكليف السيد نيجيرفان بارزاني من الحزب الديمقراطي الكردستاني بتشكيل الحكومة الكردية الموحدة.

اشادة

من جهته أشاد السفير الأمريكي لدى العراق زلماي خليلزاد بتوحيد إدارتي إقليم كردستان، وقال في تصريح له ان التوحيد يجسد الالتزام الراسخ للقادة الأكراد العراقيين وبخاصة الرئيسين بارزاني وطالباني اللذين يستحقان كثيراً من التقدير على هذا الاندماج الذي يصب في الاستقرار والوحدة السياسية.

ورأى خليلزاد أن دمج المواهب والخبرة التي تتمتع بهما حكومتا اقليم كردستان في اربيل والسليمانية سيقود الي اندماج أكبر للجهود خدمةً لحاجات الشعب في المنطقة الكردية، مضيفاً أن لكل مشروع جديد مصاعبه، وانه يدرك أن هذه المصاعب ستزول بمرور الوقت وانه يتطلع الي مستقبل ينعم فيه الإقليم بالأمان والإستقرار والديمقراطية ويلعب دوراً مهماً في مساعدة العراق للوصول الي النجاح الشامل.

وأعرب خليلزاد عن الأمل في أن تخدم روح المصالحة والتوافق التي تم التعبير عنها بالوصول الي هذا الاتفاق بين الأحزاب الكردية كمثال لحل المشاكل في بقية أجزاء البلاد ، وشدد على أن العراق بحاجة الي الوحدة الوطنية، وهذا الاتفاق هو خطوة في الاتجاه الصحيح.

القاسم المشترك

الرئيس طالباني قال في جلسة تصويت البرلمان الكردي على اتفاقية التوحيد يوم ٢١ / ١ / ٢٠٠٦ ان هذا الانجاز الكبير سيخدم العراق ومسيرة شعبه الديمقراطية ويحصن كردستان العراق التي غدت قاعدة صلبة للوحدة الوطنية والتوافق الوطني.

واشار طالباني في كلمته الى انه يحق للكرد عد هذا التوحيد تحقيقاً لمصالح الوطن العراقي في إحلال السلام والوئام والوحدة الوطنية الشاملة، مثلما يحق للقيادة الكردستانية ان تفخر بانها اهم طرف في حل مشكلات البلاد.

واعتبر طالباني الكرد كقاسم مشترك بين المكونات الاساسية وسائر المجموعات القومية والمذهبية من اجل تحقيق الوحدة الوطنية القائمة على اسس حق المواطنة المتساوية والديمقراطية والفدرالية ومشاركة الجميع في حكم البلاد.

الوعي بالمستقبل

ان عملية توحيد الادارتين الكرديتين ارتقت الى وعي بالضرورة المستقبلية المتمثلة في تلازم انخراط الكرد في شراكة الوطن العراقي الواحد مع احترام خصوصية اقليمهم وتأمين ضم اشلائه المعربة قسرا والمضي قدما في تكريس خيار الديمقراطية في مفاصل الدولة والحياة السياسية العراقية الجديدة.

ان التخلي عن خيار الديمقراطية في العراق يعني تفكيك البعد الاتحادي للدولة العراقية والتفريط برابط الشراكة الطوعية مع الشعب الكردي، وبعبارة اكثر وضوحا، يمكن رصد مستقبل الاقليم الكردي العراقي الموحد من خلال مستقبل العراق الديمقراطي الاتحادي، في ثنائية موضوعية وصلت الى هذا التلازم من خلال جملة من الحقائق التاريخية ابرزها التكوين الموحد للعراق والترابط المتين بين ابناء الشعب على مدى العصور السابقة.

لقد نصت اتفاقية التوحيد على ان المصلحة العليا لشعب كردستان تتطلب الآن اكثر من اي وقت مضى ان يكون ابناؤه متحدين، وان يوحدوا طاقاتهم وقدراتهم للتغلب على المعوقات والمشاكل وذلك لكي يعبروا المرحلة الجديدة للديمقراطية والفيدرالية بنجاح لضمان المكاسب التاريخية للشعب الكردي ونيل جميع حقوقه المشروعة وتطبيق الدستور العراقي الدائم وبناء عراق ديمقراطي فيدرالي حقيقي.

ذكاء

ان جدل العلاقة بين ما هو كردستاني وعراقي، وفق اجراءات توحيد الادارتين المتمثلة ببناء قيادة موحدة للاقليم وتوحيد الوزارات والتشريعات والمؤسسات يسمح للمراقب ان ينظر الى هذه الخطوة باعتبارها نقلة ذكية وجريئة لجهة المستقبل. وليس ثمة مبالغة في القول إن العراق كان بأمس الحاجة الى مثل هذه الخطوة التوحيدية الكردستانية التي تجنبت التهميش والاستفراد بالقرار، وعملت على توسيع قاعدة المشاركة.

قرار التوحيد جاء قبيل دخول ممثلي الكتل السياسية في مفاوضات لتشكيل الحكومة حيث كان لا بد من ان تكون اتفاقية توحيد الادارتين قد مهرت بتوقيعي طالباني وبارزاني ووضعت على الطاولة التي ستشهد الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية عراقية. هذا الاجراء الاستباقي الكردي جاء مفيدا ليس فقط للكرد وانما لجميع الاطراف السياسية فقرار التوحيد جعل كردستان صمام امان للعملية السياسية برمتها وخلق نقطة ارتكاز لباقي الكتل اذا ما اختلفت فيما بينها وتنافرت في وجهات النظر. ويمكن القول ان ماراثون تشكيل الحكومة ماكان له ان ينتهي بالشكل الذي انتهى اليه لولا الدور الكردي الذي كان يستند في الاساس على وحدة في القرار ونظرة موضوعية ووضوح شديد في مجال الرؤية.

الخطوات

اتفاقية عام ١٩٩٨ بين الحزبين، الاتحاد الوطني الكردستاني، والديمقراطي الكردستاني كانت البنية الاولى للنهج السياسي الجديد للاكراد وهو ما اعطى القوة لعموم المسار السياسي العراقي المعارض، فهذه الاتفاقية انهت خلافات دامت مدة اربع سنوات وكانت تؤثر في استقرار الاقليم وتسمح لنظام صدام باستغلالها وتعميقها وجعلت الاكراد يعززون شراكتهم بتدشين مرحلة جديدة وهي الاستعداد للمشاركة في ازالة نظام صدام وتأسيس العراق الجديد.

الاكراد انتظروا مرور (٣٢) شهرا على سقوط نظام صدام كي يقوموا بالتوحيد الاداري لكردستان وهي فترة كان على القوى السياسية العراقية فيها استكمال مراحل الوصول الى انتخابات عامة تستند على تشريعات دستورية والعمل على تحقيق فكرة حكومة الوحد الوطنية. ما يعني ان الاكراد تمكنوا من بناء قاعدتهم السياسية بتراتب تدريجي ودون الاخلال بالتوقيتات التي اشتركت القوى السياسية العراقية في وضعها فضلا عن محافظتهم على المنجز دون ارتداد او تلكؤ الامر الذي يجعل التجربة الكردية تجربة ذات قيمة كبرى وخاصة ان اطراف المعادلة السياسية آمنوا بعد تجربة بريمر ان الاملاءات الخارجية هي ضارة وغير قابلة للتطبيق وان في العراق تجربة يمكن ان تعمم على العراق بأكمله.

نتائج

خلال عام ٢٠٠٦ اثبتت التجربة الكردية انها عامل استقرار للعراق فبعد تفجيرات سامراء في شهر شباط من العام نفسه وتنامي العنف الطائفي والتهجير القسري استمر الاكراد في ممارسة دورهم البارز في تثبيت اركان الاتفاق السياسي والمضي به الى الامام برغم التأزم الحاصل في الوضع الامني في البلاد وظهور تحديات شتى استهدفت مشروع الوحدة الوطنية.

استقرار كردستان خلق الملاذ الآمن لاعداد كبيرة من سكان العراق فضلا عن ان هذا الاستقرار جعل ابناء الاقليم يلمسون مدى الفائدة التي عمت بعد تحقيق الوحدة الادارية واتخاذ قرارات ساهمت بشكل فعال في تحسين الوضع الاجتماعي داخل الاقليم وقيام الادارة الموحدة بالتخطيط لنهضة عمرانية واقتصادية شاملة والسماح للاستثمار الاجنبي بالدخول الى الاقليم وخلق تنمية شاملة.

هذه المكاسب جاءت لتشير الى جملة حقائق اهمها ان الشراكة بمفهومها العام والخاص والتسامي على المصالح الحزبية والفردية تعطي نتائج مبهرة وان العملية السياسية اذا ارتكزت على هذه الاسس وتوفر لها الصدق والارادة فان اعادة بناء العراق في وقت قصير هو شيء سهل وحقيقي.

أسماء وأخبار

بغداد - المحافظات/
مندوبو ومراسلو المدى - وكالات

المالكي: الدكتاتورية لن تعود

أكد رئيس الوزراء نوري المالكي أن الدكتاتورية ولت ولن تعود ونحن ماضون في سياسة الإصلاحات على كل الإتجاهات وإيجاد مؤسسة لإستعادة حقوق العراقيين وأموالهم التي استخف بها النظام وضيعها، وأن مسؤوليتنا إشاعة العدالة والحقوق في العراق الجديد. جاء ذلك خلا ل رعايته مساء أمس الأول حفل توزيع حقوق دفعة من المواطنين المصادرة أموالهم والمتضررين من سياسات النظام السابق من الذين صودرت أملاكهم بغير حق وخارج نطاق القانون.

وهنأ المالكي المواطنين الذين استعادوا حقوقهم خلال توزيعه المبالغ على المستفيدين مؤكداً إن الحكومة عقدت العزم على إعادة الحقوق المغتصبة والمصادرة ورفع مظلومية المواطنين جراء سياسات النظام المباد التعسفية بأسرع وقت ممكن و تعويضهم. كما حث هيئة حل نزاعات الملكية على الإستماع للشكاوى وإنصاف المظلومين والإسراع في إنجاز ما تبقى من حقوق للعراقيين الذين فقدوا أموالهم وممتلكاتهم في عهد النظام السابق.

وأشاد المالكي بجهود هيئة حل نزاعات الملكية في إنجازها لهذا العمل الوطني والشرعي و بالآليات القانونية المتبعة التي تشجعها الحكومة العراقية وتدعو اليها كأ ساس لدولة يحترم فيها القانون وتصان فيها حقوق المظلومين.

العجيلي يجدد المناشدة بإطلاق سراح مختطفي البعثات

هنأ وزير التعليم العالي والبحث العلمي عبد ذياب العجيلي، الشعب العراقي عامة وأسرة التعليم العالي خاصة، لمناسبة حلول أعياد الميلاد ورأس السنة المجيدة وعيد الأضحى المبارك، متمنياً لهم المزيد من العطاء والإبداع وعودة الأمن والأمان لبلدنا الغالي.. وأكد العجيلي إصرار منتسبي الأسرة التدريسية مواصلة جهدها وجهادها لخدمة الوطن وإعلاء شأنه بين الشعوب والأمم.

وجدد الوزير العجيلي هذه المناسبة المباركة دعوته للقوى الخيرة في الدولة والمجتمع، لاستثمار هذه الأيام الفضيلة من السنة باستذكار القيم السماوية النبيلة، وتوحيد الكلمة، وحشد الطاقات، ورص الصفوف، ليتمكن العراق من تجاوز محنته ومواصلة مسيرة البناء والتقدم.. وذكر بمحنة المختطفين من دائرتي البعثات والاعمار، منتسبين كانوا أو مراجعين، مناشداً هذه القوى الشريفة بذل أقصى الجهود لإطلاق سراحهم.. داعيا الباري عز وجل في علاه أن يجنب العراقيين جميع كل مكروه.

الشيخ اليعقوبي: اجعلوا يوم عرفة يوماً عالمياً للتوبة

دعا الشيخ محمد اليعقوبي الأمة الإسلامية والعالم الى اعتبار يوم عرفة يوما عالميا للتوبة أسوة بسائر الأيام العالمية. جاء ذلك في بيان اصدره سماحته قال فيه: توجد سيرة لدى المجتمع الدولي وهي جعل يوم عالمي لبعض القضايا التي تهم البشرية يكون محطة سنوية للمراجعة و التقييم لما بذلت من جهود ايجابية إزاء تلك القضايا ودراسة المعوقات وتشخيص المعالجات وإلفات نظر العالم إلى تلك القضايا ، فجعلوا يوماً عالمياً لمكافحة الإيدز و يوماً للعمال و آخر للمرأة. ودعا اليعقوبي الشعب العراقي خصوصا والأمة الإسلامية عموما إلى اعلان بمكبرات الصوت وعبر مآذن الجوامع والحسينيات ووضع مكبرات الصوت على سطوح المنازل لاحياء اليوم العالمي للتوبة وقال: ليتوجه الجميع الى الله تبارك وتعالى بتأمل وإمعان فرادى وجماعات في المساجد و البيوت ومن على المآذن بمكبرات الصوت من المساجد ومن ليس قريباً للمسجد فلينصب مكبرة الصوت على سطح داره ويحيي هذه المناسبة الشريفة.

واشار المرجع الى اهمية هذا اليوم بهذا التساؤل: فلماذا إذن لا يخصصون يوماً للتذكير بهذه القيم وتعريف الناس بها و إطلاعهم على ما تفعله هذه الجرعات الروحية من تأثير ساحر في القضاء على الأسباب الحقيقية الكامنة في النفس الإنسانية والتي تدفعه الى الوقوع في تلك الرذائل ومن ثم تعجز كل الوسائل عن معالجتها. واكد اليعقوبي على عالمية هذا اليوم بالامام الحسين قائلا: ويشير الإمام الحسين (عليه السلام) الى (عالمية) هذا اليوم في دعائه المبارك ليوم عرفة وما جاء فيه (فإليك عجّت الأصوات بصنوف اللغات) فهو يوم ليس خاصاً بالمسلمين وإنما لكل البشر لكي يتوبوا الى الله تبارك وتعالى ويعودوا إليه وإنما ينفعون أنفسهم بهذه العودة ويخلصوا أنفسهم من الشقاء والنكد وضيق المعيشة التي يعيشونها بسبب ابتعادهم عن الله تبارك وتعالى.

واشنطن رحبت ولندن تعتبر المحكمة صاحبة القرار ونواب عراقيون يطالبون بتنفيذ الحكم فورا

إعدام صدام بانتظار مصادقة الرئاسة.. والاجراءات القانونية لتنفيذ الحكم قد تستغرق بعض الوقت

بغداد - العواصم - المدى - وكالات

اكد وزير العدل هاشم الشبلي: ان اجراءات تنفيذ حكم الإعدام بالرئيس المخلوع صدام حسين لن تبدا الا بعد تصديق رئاسة الجمهورية على الحكم.

وقال الشبلي ان قرار دائرة التمييز في المحكمة الجنائية العراقية العليا بتاييد الحكم بإعدام صدام "يجب ان يسلم الى رئاسة الجمهورية وبعد توقيع المرسوم الجمهوري بتنفيذ الحكم سيرسل الى ادارة السجون التي ستتولى تنفيذ العقوبة".

وقال وزير العدل العراقي ان الاجراءات القانونية المتعلقة بتنفيذ الحكم بإعدام صدام حسين "قد تستغرق بعض الوقت بسبب اجازة عيد الاضحى.

وكانت دائرة التمييز في المحكمة الجنائية العراقية العليا اعلنت الثلاثاء تأييدها الحكم باعدام وبرزان وعواد البندر الذي ترأس ما يسمى بمحكمة الثورة في احداث الدجيل. ولكن المحكمة رفضت التصديق على عقوبة السجن مدى الحياة لطه ياسين رمضان وطلبت تشديدها لتصبح الإعدام. ووفقا للقانون العراقي يتعين تنفيذ احكام دائرة التمييز في المحكمة الجنائية العراقية العليا خلال ثلاثين يوما من صدورها وبعد تصديق رئاسة الجمهورية عليها.

ولكن رئاسة الجمهورية لا يحق لها بموجب الدستور العراقي العفو عمن يتم ادانتهم في جرائم ضد الانسانية او تخفيف عقوباتهم، طبقا للدستور العراقي الجديد الذي اقر في العام ٢٠٠٥ وطبقا لقانون المحكمة العراقية الجنائية العليا التي شكلت بعد سقوط نظام صدام.

وتوالت ردود الافعال الداخلية والخارجية على قرار التمييز. وفي اول رد فعل للادارة الامريكية، رحبت واشنطن بقرار محكمة التمييز العراقية تصديق الحكم باعدام صدام. وقال المتحدث باسم البيت الابيض سكوت ستانزل "اليوم يمثل علامة مهمة على طريق جهود الشعب العراقي لاستبدال حكم القانون بحكم الطاغية."

واضاف "الشعب العراقي يستحق الاشادة لمواصلته استخدام مؤسسات الديمقراطية في تحقيق العدالة."

وتابع "لقد حصل صدام حسين على الاجراءات الواجبة قانونا وعلى حقوقه القانونية التي حرم الشعب العراقي منها فترة طويلة لذا فهذا يوم مهم للشعب العراقي."

وقد حثت الحكومة الهندية على تخفيف الحكم على صدام حسين، وعبرت عن مخاوفها من تأخر عودة السلام للعراق.

وكان محامو صدام قد تقدموا بالاستئناف خلال الثلاثين يوما التي اعقبت صدور حكم الإعدام في الخامس من تشرين الثاني الماضي وفق ما ينص عليه القانون.

فيما اكدت وزارة الخارجية البريطانية موقفها مجددا بشأن رفضها عقوبة الإعدام في تعليقها على قرار المحكمة العراقية العليا بتأييد حكم الإعدام بحق صدام حسين واثنين من اعوانه.

وتعليقا على قرار هيئة التمييز قال متحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية في تصريح ادلى به في وقت متأخر من الليلة قبل الماضية "كما اوضحنا في السابق نحن ضد عقوبة الإعدام من حيث المبدأ" لكنه اضاف "في نهاية الأمر فان المسألة بيد المحكمة وهي صاحبة القرار".

وقال بلير في هذا الاطار في تعليقه على الحكم الاول الذي اصدرته المحكمة الجنائية الشهر الماضي "نحن ضد عقوبة الإعدام سواء كانت ضد صدام حسين ام ضد اي شخص اخر" لكنه استطرد قائلا "اعتقد ان من المهم في هذا الامر هو الاقرار بان المحاكمة التي اجراها العراقيون انفسهم تتخذ قرارا يعكس رسالة واضحة جدا حول حجم الوحشية والبربرية الذي كان النظام العراقي السابق يمارسه".

من جهتها اعلنت وزيرة الخارجية مارغريت بيكيت عن موقفها بهذا الشأن في تصريحات سابقة وقالت "ان من الصواب ان يواجه صدام حسين العدالة العراقية".

واضافت " بكل تأكيد اننا لا نوافق على عقوبة الإعدام وكنا دائما نقنع الاخرين بعدم اللجوء الى هذه العقوبة لكن قرار المحكمة العراقية على اية حال مسألة تعود الى الحكومة العراقية وحدها".

أما رئيس هيئة الدفاع عن صدام خليل الدليمي فقد قال يوم الثلاثاء: ان تصديق دائرة التمييز في المحكمة الجنائية العراقية العليا على قرار الحكم باعدام صدام في قضية الدجيل "كان متوقعا منذ اللحظة الاولى".

وقال الدليمي: "كنا نتوقع منذ اللحظة الاولى اعدام الرئيس صدام حسين كون المحكمة سياسية وليست قانونية".

من جهة اخرى قال عضو مجلس النواب ورئيس حزب الأمة العراقي مثال الألوسي: إن قرار إعدام صدام وإثنين من أعوانه "قرار عظيم في تاريخ العراق والعراقيين" مطالبا بسرعة تنفيذه ،فيما اعتبرت عضو البرلمان عن القائمة العراقية صفية السهيل أن تنفيذ الحكم يدعم مشروع المصالحة الوطنية في البلاد .

وأضاف الألوسي خلال مؤتمر صحفي عقده الثلاثاء في بغداد عقب الإعلان عن مصادقة محكمة التمييز على حكم الإعدام " كنا ننتظر بصبر كبير أن يقول القضاء العراقي كلمته الأخيرة بحق صدام وأعوانه."

وطالب أعضاء مجلس النواب والحكومة ورئيس الجمهورية جلال الطالباني "بتنفيذ الحكم فورا، وإغلاق هذا الباب بصورة نهائية."

وكانت عضو مجلس النواب عن (القائمة العراقية) صفية السهيل قالت: إن تنفيذ الحكم ضد صدام حسين "يدعم مشروع المصالحة"

معتبرة أنه "إنتصار لعوائل الشهداء وللعدالة ومؤسسات الديمقراطية" في العراق .

وأضافت السهيل ،وهي إحدى المشتكيات ضد صدام حسين في قضية اغتيال والدها الشيخ طالب السهيل في لبنان عام ١٩٩٤ ،أن " نجاح مشروع المصالحة الوطنية والحوار الوطني مرتبط (بتحقيق) العدالة ،فأي قرار عادل ينصف عوائل الضحايا هو خطوة تدعم مشروع المصالحة وتوسعه ،وتجعله دعامة لإستقرار سياسي."

وطالبت بتنفيذ الحكم فورا ،مشيرة إلى أن شكواها التي قدمتها للمحكمة "ستظل قائمة... حتى لو نفذ ضد (صدام) حكم الإعدام."

الى ذلك طالبت الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث الحكومة بضرورة الاسراع في تنفيذ الاحكام ضد صدام واثنين من معاونيه وطي صفحات الالم المزمن.

واضافت في بيان لها ان تنفيذ الاحكام يسهم بتوجيه ضربة كبيرة للارهاب المتفاقم في العراق واشار البيان الى الشد على يد القضاء العراقي المستقل الذي اثبت للعالم اجمع مدى نزاهته وابتعاده عن اية ميول سياسية او فئوية ولم يسمح لاية جهة مهما كانت مكانتها بأن تتدخل في مسار عمله واعربت الهيئة عن املها بأن يستمر القضاء في انزال العقوبات الصارمة بحق المجرمين الذين ما زالوا يسيرون بسيرة البعث الصدامي ويمارسون القتل بحق العراقيين.

ازاء ذلك ذكرت وكالة انسا الايطالية للانباء ان وزير الخارجية الايطالي ماسيمو داليما، اشار مساء امس الاول الثلاثاء الى معارضة ايطاليا عقوبة الإعدام، واضاف انه ما زال يأمل في الا ينفذ الحكم".

من جانب اخرأعرب عدد من المواطنين عن أملهم في أن يؤدي قرار محكمة التمييز بالمصادقة على اعدام صدام إلى تخفيف حدة التوتر واعمال العنف التي يعاني منها العراق حاليا ، فيما أبدى البعض الاخر تخوفهم من أن يؤدي هذا القرار الى زيادة التوتر والاحتقان في البلاد.

وقال عادل هاشم (٣٠ سنة) سائق سيارة اجرة في بغداد، إن " توقيت اصدار قرار محكمة التمييز بالمصادقة على إعدام صدام ليس في محله..وخصوصا نحن نريد ان يتم تسريع اجراءات المصالحة الوطنية...نحن بحاجة الان الى اي اجراء يؤدي الى الامان وليس الى زيادة التوتر."

الدكتور (س . ي) أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد، والذي اضطرته الظروف الامنية لمغادرة البلاد إلا أنه عاد إليها في زيارة ، قال: " من الممكن ان يكون تنفيذ الحكم هو بداية النهاية للاضطراب الذي تمر به الساحة العراقية."

وأضاف "يجب ان نتنبه الى أن انصار النظام السابق سيفقدون مصدرا مهما في التمويل ، سواء في داخل العراق ام خارجه ،فالقضية سوف تحسم والى النهاية وهذا افضل من تعليقها ، ليس ذلك فحسب فموضوع الراي العام الذي تحاول بعض الفضائيات التاثير فيه سيحسم هو الاخر." وأشار إلى أن " هناك الكثير من الفضائيات ووكلات الانباء المستفيدة من بقاء صدام حسين لكون المحاكمة الموضوع الاكثر رواجا في مادتها الاعلامية ،ولها في ذلك ان تطبل وتزمر على حساب المواطن العراقي.

من جانبه قال الضابط المتقاعد حسين احمد (٥٠)عاما إن " الخط البياني للعنف اخذ في التصاعد في الفترة الاخيرة وفي كل يوم نتتبع نشرات الاخبار وهي تنقل الينا مزيدا من الاخبار المرعبة ،فلا يمر يوم الا وتعثر الشرطة على ما لايقل عن ثلاثين شهيدا ، فضلا عن المختطفين الذين يختطفون تحت مرأى من الشرطة."

وأضاف " وإذا كان الامر كذلك فما الذي سيتوقعه المواطن العراقي حتى صدور حكم الإعدام او تنفيذه ،كل ما سيحدث هو سلسلة ستضاف ببساطة الى ما قبلها ، وتنفيذ الحكم سيكون سببا معلنا لازدياد الهجمات من دون ان يكون السبب الحقيقي."

وفي النجف ، أبدى عدد كبير من المواطنين أملهم في أن ينهى إعدام صدام حسين حالة التوتر والعنف في البلاد.

وقال سعيد عبد الجبار (محامي) "المحاكمة كانت عادلة جدا ومن يشكك بها هو مخطئ فهي محاكمة وطنية وقد جاء حكم الإعدام إنذاراً لكل مستبد." وأضاف أن " إعدام صدام ليس إعدام شخص بعينه وإنما إعدام فكر شوفيني مستبد جر العراق ودول المنطقة إلى أهوال ما نزال نعانيها وسنبقى كذلك حتى فترة من الزمن."

ومن جانبه قال حسين الرفيعي (إعلامي)" أعتقد إن استقرار الوضع الأمني منذ البداية مرتبط بإعدام صدام حيث إن معظم العمليات (الإرهابية) يقوم بها بقايا النظام السابق."

وأعرب عن اعتقاده أن " الفترة القادمة ستشهد كثافة في العمليات (الإرهابية) إلا أنها سرعان ما تنتهي عندما يفقد بقايا نظام الحكم السابق الأمل في زعيمهم."

بالرغم مما يقال عن الاحتقان الطائفي

محكمة الكرخ الشرعية تعقد يوميا عشر زيجات مختلطة

بغداد/ وكالات

من يتابع أخبار العراق في الآونة الأخيرة ،وخاصة ما يتعلق منها بما يسميه البعض الإحتقان الطائفي ، يتصور أن بلاد الرافدين صارت شعبين أو ثلاثة ، وأن الحرب الاهلية بدأت بين الطوائف ،وأنه لا أمل في عودة العراق الذي كنا نعرفه ..ولكن المفاجأة والردود المفحمة سوف تأتيه من جيل الشباب في بغداد الذي لم يتأثر كثيرا بالإحتقان الطائفي الحاصل في مناطق متعددة من بغداد، والذي ما يزال يصر على إختيار شريكة العمر بحرية حتى ولو كانت من طائفة او قومية تختلف عن تلك التي ينتمي اليها.. صحيح ان بعض مناطق بغداد قسمت طائفيا بين الشيعة والسنة ، ويتردد أن هناك ميليشيات في كل منطقة تدافع عن الطائفة الغالبة وقد تحاول اعاقة تواجد عوائل من الطائفة الاخرى ، إلا أن هذه الميليشيات لم تمنع اقتران شاب من شابة تخالفه في الطائفة او القومية وذلك لأن الكثير من العوائل العراقية هي عوائل مختلطة اصلا بالاضافة الى انخراط الشباب والشابات في الكليات والمعاهد والدوائر التي لا وجود فيها للمحاصصة الطائفية أوالقومية ما يساعد على الاختلاط بين جميع مكونات المجتمع العراقي الى جانب كون المراجع الدينية في كلتا الطائفتين الرئيسيتين لم تمنع الاقتران بين الطوائف.

إن "الحكومة العراقية عندما تأسست عام ١٩٢١ لم تكن طائفية لذلك فإنها اعتمدت على المثقفين وخريجي المدارس المتعلمين لشغل الوظائف الحكومية..وضرب مثلا والده، وهو من سكنة بغداد ، الذي عمل معلما في السليمانية ، التي يسكنها أكراد سنة ، وبقى فيها حوالي ١٣ سنة و تزوج من سيدة كردية ورزق منها عددا كبيرا من الاولاد والبنات رغم ان والده كان سيدا معمما - عالم دين شيعي - بينما كان والدها امام جامع سنيا..

وتابع الموسوي أن المذهب الشيعي لم يمنع الزواج من الاعجميات او اللواتي ينتمين الى المذهب السني " لذلك فإني امتلك علاقات متينة مع اخوالي في السليمانية وقد زوجت احدى بناتي من أحد أبناء أقربائي الاكراد ومازلنا نتزاور ونتبادل العلاقات الطيبة بعيدا عن المذهبية والطائفية."

اما خديجة عبد القادر ،وهي مدرسة سنية ، (٣٥ سنة) ، فقد قالت إنها متزوجة من مدرس زميل لها وهو شيعي..وأضافت " عندما تقدم ابو علي لطلب يدي من والدي قبل عشر سنوات لم يسأله والدي عن مذهبه وانما سأل عن اهله وسمعتهم وعن مؤهلاته وتمت القسمة والحمد لله."

خديجة اشارت أيضا الى ان " اغلب المواطنين العراقيين من مختلف الطوائف لايقبلون باعمال القتل والتهجير التي جرت في بعض المناطق وحتى اهل زوجي فانهم احتضنوا عائلة سنية جارة عدة ايام حينما طاردهم بعض المسلحين بقصد قتلهم او تهجيرهم ، وقد تم تهريبهم من المنطقة بسلام.." وتستطرد ان " اغلب المثقفين غير راضين عن هذه الاعمال التي تنم عن حدوث تغييرات في نسيج المجتمع العراقي المتلاحم حتى ان السيد اية الله محمد الصدر رحمه الله كان يوصي بالصلاة في مساجد اهل السنة والصلاة خلف ائمة اهل السنة في نفس الوقت دعا اهل السنة بالصلاة في حسينيات الشيعة." ولكن ماذا عن شباب هذه الايام ؟..للتعرف على إجابة هذا السؤال كان لا بد من الذهاب الى المحكمة الشرعية حيث لم تتوقف الزيجات رغم الوضع الامني المتردي في بغداد ، وكل ما تغير في الامر هو توقيت اجراء المراسيم .. فبدلا من اجرائها في المساء يضطر اهالي اغلب العرسان الى إجرائها ظهرا لضمان عودة المهنئين الى بيوتهم سالمين قبل منع التجوال.. بالاضافة الى امتناع اغلب العرسان عن قضاء الايام الاولى من زواجهم بالفنادق الفخمة في بغداد واستبدالها ببيوت الأهل او السفر الى كردستان او الى خارج العراق. يقول أحد قضاة المحكمة الشرعية في الكرخ طالبا عدم ذكر اسمه، إنه "يصادق يوميا على نحو ١٧ زيجة منها ما بين ثماني الى عشر زيجات مختلطة." واضاف ان "اغلب اسر وعوائل المتزوجين هم من المثقفين الذين لا يعتبرون الاختلافات المذهبية او القومية عائقا يقف امام سعادة اولادهم"، موضحا ان "هناك سنة يتزوجون من الشيعة والعكس وهناك من الاخوة التركمان من يتزوجون من الاكراد والعرب والعكس صحيح ايضا.." وعن المشاكل التي ربما تنجم عن إختلاف المذهب بين المقدمين على الزواج ، اوضح القاضي أن "هناك مذهبين في الزواج هما الشائعان في العراق وهما المذهب الحنفي والمذهب الجعفري، إلا انني الاحظ ان اغلب المتقدمين يتفقون خارج المحكمة قبل ان يقفوا امامي."

وتابع قاضي المحكمة الشرعية "لا انكر ان الاحداث الامنية اثرت بشكل سلبي وكبير على اعداد المتقدمين للزواج واعتقد ان نسبة الانخفاض بلغت نحو٤٠٪ قياسا الى اعداد المتزوجين قبل الغزو الامريكي.. فكثير من الشباب هاجروا والبطالة متفشية والامن مفقود والعوائل مهجرة وكثير من ارباب العوائل قتلوا لاسباب تعود للامن او للعنف الطائفي.. وكما نعلم فإن الوفاة عندما تحدث فإنها تمنع اقامة الأفراح في العائلة إلا بعد مضي سنة او اقل على الوفاة...وكل ذلك اثر بشكل مباشر أوغير مباشر على الزواج في العراق وفي بغداد خصوصاً."

وبينما كنا نحاور القاضي الشرعي تعالت الزغاريد (الهلاهل) خارج الغرفة فقال "الشباب قدموا الان .." ،وإتخذ وضع الاستعداد لعقد القران..

العريس اسمه ماهر النعيمي وهو مهندس (سني) متخرج حديثا ويعمل في احدى دوائر الكهرباء. اما العروس فاسمها زينب الساعدي وهي شيعية اصلها من مدينة العمارة جنوب العراق ، وخريجة قسم الترجمة وموظفة في نفس الدائرة. ومن جانبها، تقول إحدى عضوات البرلمان عن قائمة الائتلاف العراقي الموحد (شيعية) ، بعد أن طلبت عدم ذكر اسمها إن "عوامل الاحتقان الطائفي ليس لها تأثير كبير على الزواج المختلط بين الشيعة والسنة." وأضافت "انا من عائلة شيعية متشددة لكن اخي متزوج من امرأة سنية (سنية) ، ورغم انه قتل على خلفية احداث طائفية إلا أننا زوجنا إحدى بناته من سني."

وسألناها " بصفتك آنسة لو تقدم احد الاعضاء من السنة طالبا يدك ستوافقين على الزواج منه"؟ فأجابت: "لو كان ضمن المواصفات. أي انه غير متعصب وصاحب شهادة جامعية وغير متزوج ساوافق حتما لكن بعد موافقة اهلي." وأضافت "ونحن في مجلس النواب يتعين علينا ان نشجع مثل هذه الزيجات لننشئ جيلا غير طائفي يمثل العراق بكل مكوناته ويمد جسور الثقة والتعاون مع الجميع.."

وأكد على هذا الموقف احد اعضاء مجلس النواب العراقي عن قائمة التوافق (سنية) ، حيث قال بعد أن طلب عدم ذكر اسمه أيضا ، "انا ضد التمذهب واكبر دليل ان بناتي قد زوجتهن من ابناء الشيعة ولدي ابن أعزب سأخطب له ايضا من بنات الشيعة . وعليه يجب ان نقرب بين الجميع لان تاريخ العراق لم يشر الى الطائفية."

أما النائبة عن القائمة العراقية صفية السهيل، وهي شيعية، فإنها تفخر بكونها "تمثل الوحدة العراقية بكل اطيافها"، وتقول إنها "متزوجة من الدكتور بختيار محمد امين